## الفصل الثالث عشر

# جهاد الفقيد أثناء الحرب العظمى الأولى

كان الزعيم في جنيف، حين أعلنت الحرب بين إنجلترا وألمانيا في (أغسطس سنة ١٩١٤م)، وكان الخديوي عباس لا يفتأ من قبل يسعى إلى الصلح معه، ويوفد إليه رسله لهذه الغاية، فلما أعلنت الحرب العامة، جدد هذا المسعى، فقبل المترجم الصلح معه، على أساس أن يعلن الدستور، وأرسل إليه بالأستانة خطابًا في (٢٢ أغسطس سنة ١٩١٤م) يهنئه بنجاته من حادث الاعتداء عليه، وينصح له بمنح الأمة الدستور، ثم قصد إلى الأستانة والتقى به هناك (وكان لم يخلع بعد)، وتم الصلح بينهما على هذا الأساس، ووعده الخديوي بإصدار مرسوم يعلن فيه الدستور، وقد أبدى الخديوي لخاصة رجاله اغتباطه بالصلح مع الفقيد، وامتدحه في حديثه معهم، ومما قال عنه: «إنه رجل مبادئ لا يتغير مهما قاسى في سبيل المحافظة على مبادئه».

وكان يتولى الصدارة العظمى (رياسة الوزارة) في تركيا الأمير سعيد حليم، كما تقدم بيانه، ولم يكن من رأيه منح مصر النظام الدستوري؛ بل كان يضمر في خاصة نفسه أن يعيد مصر ولاية عثمانية، إن لم يحقق ما كانت تصبو إليه نفسه من أن يكون خديوي مصر، باعتباره أكبر الأمراء الموجودين من بيت حليم باشا ابن محمد علي.

وكان سعيد حليم يرى في الفقيد الزعيم المصري، المطالب باستقلال مصر، والمتمسك بحقوقها، والذي لا يقبل هوادة ولا تساهلًا في استقلالها، ومن هنا نشأت في نفسه الضغينة عليه والكراهية له.

## منشور الخديوي إلى الأمة بإعلان الدستور

وفي (١١ نوفمبر سنة ١٩١٤م) أصدر الخديوي منشورًا إلى الأمة المصرية، بإعلان الدستور الكامل في مصر، وهذا نصه[١]:

«أبناء مصر والسودان الأعزاء!

ها قد أتت الساعة لخلاصكم من احتلال أجنبي وطئ البلاد من (٣٢) سنة مضت، بدعوى أنه مؤقت، وأنه لتأييد الأريكة الخديوية، كما تدل عليه تصريحات الحكومة الإنكليزية، ووعود رجالها الرسميين العلنية؛ ولكنه ما مضت عليه الأعوام حتى نسي الوعود بالجلاء، وتداخل في شئون البلاد الإدارية والسياسية، فتصرف في مالية الحكومة تصرف المالك المبذر، واعتدى على حقوقنا في السودان، وأحل أبناءه مكان الوطنيين في الوظائف العمومية، وسلب استقلال القضاء، وسن القوانين الماسة بالحرية الشخصية والمضيقة على حرية الفكر والخطابة والكتابة والاجتماع، وقاوم رغباتنا ورغبات رعايانا في انتشار التربية والتعلم الصحيح في أرجاء القطر، وفي منح البلاد دستورًا كاملًا يتناسب مع أحوال التقدم العصري، ولما أعلنت الحرب الحاضرة بين الدول العظمى، جاءت الحكومة الإنكليزية فمنعتنا عن الرجوع إلى مصر، مقر العرش الخديوي، ودعتنا لترك الأستانة والرحيل لإيطاليا، فرفضنا هذا الطلب رفضًا باتًّا، واعتبرناه أقصى ما تتعدى به هذه الدولة على حقوق الخديوية المصرية، واعتبرته الدول العلية صاحبة السيادة على مصر اعتداء على الفرمانات الشاهانية، ولما كانت رغبات جلالة الخليفة المعظم وحكومته السنية، هي تأييد هذه الفرمانات لتمام رفاهية البلاد المصرية والسودانية، فقد اقتضت إرادة أمير المؤمنين تسيير جيش عثماني عديد مظفر على القطر المصري لإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل سنة (١٨٨٢م)، وقد رأينا أن نسير مع هذا الجيش حتى يتم له النصر،

(١) كما ورد في مذكرات المترجم، ص٩٥.

بمعاونتكم بعضكم البعض، وقيامكم بتمهيد كل الوسائل لتسهيل مأموريته، واستعدادكم لاستقبالنا بما هو معهود فيكم من الحمية الوطنية والإخلاص لجلالة الخليفة المعظم، ولنا ولبلادكم؛ وبما أن الأمل وطيد في نجاحنا بمعونته تعالى، فإننا نعلن من الآن منحكم الدستور الكامل وإلغاء القوانين المنافية للحرية وإعادة الضمانات لاستقلال القضاء، والعفو عن المجرمين السياسيين، ومن صدرت ضدهم أحكام أو رفعت عليهم دعاوى بسبب الحوادث الأخيرة، والعمل على تعميم التعليم وترقيته، وكل ما فيه تقدم البلاد المادي والأدبي، والسهر على راحة سكانها، وتوفير أسباب سعادتهم. ها هي الفرصة فانتهزوها، وليكن شعاركم خلاص مصر، مع احترام أرواح وأموال سكانها الأجانب، فإنه ليس لنا مقاوم فيها غير جيش الاحتلال، ومن يحاربنا معهم، حقق الله الآمال».

## اضطراب الأحوال في مصر

وقد اضطربت الأحوال في مصر اضطرابًا كبيرًا، بسبب نشوب الحرب العظمى، فإن الحكومة بتأثير وجود الاحتلال البريطاني قد وقفت من الدول المتحاربة موقف المستعمرات البريطانية، مما كان له وقع أليم في نفوس الوطنيين، وأول عمل اتخذته في هذا الصدد، هو القرار الذي أصدره مجلس الوزراء في (٥ أغسطس سنة ١٩١٤م) «بشأن الدفاع عن القطر المصري أثناء الحرب القائمة بين ألمانيا وبريطانيا العظمى»[١]، وقد جاء في ديباجته ما يدل على تبعيتها لإنجلترا في هذه الحرب، قال:

«بما أنه قد قضى لسوء الحظ بإعلان الحرب بين جلالة ملك بريطانيا العظمى وإيرلنده والملحقات البريطانية فيما وراء البحار وإمبراطور الهند، وبين إمبراطور ألمانيا، ونظرًا لأن وجود جيش الاحتلال في القطر المصري، يجعل هذا القطر عرضة لهجوم أعداء صاحب الجلالة البريطانية، وبما أنه من الضروري نظرًا لهذه الحالة

(١) مجموعة القرارات والمنشورات سنة (١٩١٤م) ص٢٢٨.

الفعلية التمكن من اتخاذ جميع الوسائل لدفع خطر مثل هذا الهجوم على القطر المصري، وبما أنه قد أشير على الحكومة المصرية تحقيقًا لهذا الغرض أن تتخذ الإجراءات الآتية، فلهذه البواعث، يكون معلومًا لدى جميع ذوي الشأن أن مجلس النظار في جلسته المنعقدة في يوم ١٣ رمضان سنة ١٣٣٢هـ (٥ أغسطس سنة ١٩١٤م) تحت رياسة عطوفتلو أفندم القائم مقام الخديوي قد قرر ما يأتي:

وفحوى القرار هو منع التعامل مع ألمانيا ورعاياها، والأشخاص المقيمين فيها، ومنع السفن المصرية من الاتصال بأي ثغر ألماني، وحظر التصدير إلى ألمانيا، وتخويل القوات البريطانية الحربية والبحرية حقوق الحرب في الأراضي والموانئ المصرية، وحجز السفن الألمانية في ثغور مصر.

## إعلان الأحكام العرفية ووضع الرقابة على الصحف

**(نوفمبر سنة ١٩١٤م)**

وأعلن الجنرال مكسويل قائد جيش الاحتلال في مصر الأحكام العرفية فيها بموجب القرار الذي أصدره يوم (٢ نوفمبر سنة ١٩١٤م)، وهذا نصه: «ليكن معلومًا أني أمرت من حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى بأن آخذ علي مراقبة القطر المصري العسكرية، لكي يتضمن حماؤه، فبناء على ذلك قد صار القطر المصري تحت الحكم العسكري من تاريخه»[1].

**إمضاء**

**مكسويل الفريق**

**قائد الجيوش بمصر**

ووضعت الرقابة على الصحف كنتيجة لإعلان الأحكام العرفية.

(١) «الوقائع المصرية» عدد غير اعتيادي (نوفمبر سنة ١٩١٤م).

## إعلان الحماية البريطانية

### (١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤م)

وفي (١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤م) أعلنت إنجلترا حمايتها على مصر، ونشرت (الوقائع المصرية) في اليوم نفسه إعلان الحماية، وهذا نصه:

«إعلان بوضع بلاد مصر تحت حماية بريطانيا العظمى.

يعلن ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر إلى حالة الحرب التي سببها عمل تركيا قد وضعت بلاد مصر تحت حماية جلالته، وأصبحت من الآن فصاعدًا من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية. وبذلك قد زالت سيادة تركيا على مصر، وستتخذ حكومة جلالته كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر، وحماية أهلها ومصالحها».

(ترجمة) «القاهرة في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤م».

ومن السهل أن تدرك ما في هذا الإعلان من معنى البغي والعدوان؛ إذ ما علاقة موقف تركيا في الحرب بإعلان الحماية البريطانية على مصر؟ لقد كانت النتيجة الطبيعية لهذا الموقف، لو حسنت نية إنجلترا، أن تعلم الاعتراف باستقلال مصر التام؛ لأنه بزوال السيادة التركية عنها، يصبح استقلالها تامًّا، أما ترتيب إعلان الحماية البريطانية على زوال السيادة التركية، فأمر لا يفسر إلا بالغرض الذي كانت إنجلترا تسعى له، وهو إهدار استقلال مصر الداخلي والتام، وتلك نيتها منذ سنة (١٨٨٢م) أي منذ احتلالها غير المشروع.

## احتجاب (الشعب) عن الظهور
## احتجاجًا على إعلان الحماية

وكان معروفًا أن هذا القرار سيصدر قبل إعلانه بمدة، فأعلن المرحوم أمين بك الرافعي رئيس تحرير جريدة (الشعب) في عدد (٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٤م) أنه سيحتجب من ذلك اليوم، وأنه سيعود بمشيئة الله إلى الظهور، وكان هذا الاحتجاب أول احتجاج من مصر على الحماية البريطانية.

## خلع الخديوي عباس الثاني وتولية السلطان حسن كامل

**(١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤م)**

وفي اليوم التالي أعلنت الحكومة البريطانية خلع الخديوي عباس الثاني، وتولية الأمير (السلطان) حسين كامل عرش مصر، ونشر إعلان ذلك في الوقائع المصرية (عدد ١٩ ديسمبر)، وهذا نصه:

«إعلان بخلع سمو عباس حلمي باشا عن منصب الخديوية، وارتقاء صاحب العظمة السلطان حسين كامل على عرش السلطنة المصرية.

يعلن ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر لإقدام سمو عباس حلمي باشا خديوي مصر السابق على الانضمام لأعداء الملك، قد رأت حكومة جلالته خلعه عن منصب الخديوية، وقد عرض هذا المنصب السامي مع لقب سلطان مصر على سمو الأمير حسين كامل أكبر الأمراء الموجودين من سلالة محمد علي فقبله».

(ترجمة) «القاهرة في ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤م).

## تأليف وزارة حسين رشدي باشا

وفي نفس الوقت تألفت وزارة حسين رشدي التي كانت تتولى الحكم من قبل، وبقي الوزراء مع تعديل يسير في مناصبهم، وتغيير خطير في نظام الحكم؛ إذ صارت البلاد وحكومتها تحت الحماية البريطانية، وألغيت وزارة الخارجية تبعًا لنظام الحماية، وتم تأليف الوزارة بموجب كتاب أرسله السلطان حسين كامل إلى حسين رشدي باشا بتكليفه تأليف الوزارة، وجواب رشدي باشا بقبول هذه المهمة، ثم صدور المرسوم السلطاني بتأليفها، وقد تم ذلك يوم (١٩ ديسمبر).

ومن المؤلم حقًّا أن يحدث هذا الانقلاب الخطير، وتعلن الحماية على البلاد، ويهدر استقلالها، ولا يبدو من مصر الرسمية، ولا من الجمعية التشريعية، التي كانت لها بموجب القانون النظامي القديم صفة النيابة عن الأمة أي احتجاج على هذا الاعتداء الهائل؛ بل تبقى الوزارة قائمة، وتقر الحماية، ولا يستقيل من الحكومة وزير، ولا موظف كبير، احتجاجًا على هذا الانقلاب الخطير، وكذلك بقيت الجمعية التشريعية ساكتة صامتة، كأنه لم يحدث حدث في البلاد! بل إن وكيلها المنتخب المرحوم سعد باشا زغلول، كان في مقدمة المحتفين بالسير (أرثر ماكماهون)، أول مندوب سام بريطاني عين في ظل الحماية؛ إذ استقبله على محطة العاصمة ساعة مجيئه يوم (٩ يناير سنة ١٩١٥م)، وقال عنه على مسمع من المستقبلين: «إنَّ دلائل الخير بادية على وجهه»، وآمل أن يجزل الله لمصر الخير على يده[١].

وإنا موردون هنا الوثائق الرسمية التي لابست تأليف وزارة رشدي باشا:

## كتاب السلطان حسين كامل إلى حسين رشدي باشا

«عزيزي رشدي باشا: إنَّ الحوادث السياسية التي وقعت في هذه الأيام أدت إلى بسط بريطانيا العظمى حمايتها على مصر، وإلى خلو الأريكة الخديوية، وبهذه المناسبة

(١) «المقطم» عدد (١١ يناير سنة ١٩١٥م).

أرسلت الحكومة البريطانية إلينا رسالة نبعث بصورتها إليكم؛ لنشرها على الأمة المصرية موجهة فيها نداءها إلى ما انطوى عليه فؤادنا من عواطف الإخلاص نحو بلادنا، لكي نرتقي عرش الخديوية المصرية بلقب «السلطان» وستكون السلطنة وراثية في بيت محمد علي طبقًا لنظام يقرر فيما بعد.

وقد كان لنا بعد أن وقفنا حياتنا كلها إلى اليوم على خدمة بلادنا أن يكون الإخلاد إلى الراحة من عناء الأعمال مطمح أنظارنا؛ إلا أننا بالنظر إلى المركز الدقيق الذي صارت إليه البلاد بسبب الحوادث الحالية قد رأينا القيام بهذا العبء الجسيم، وأن نستمر على خطتنا الماضية، فنجعل كل ما فينا من حول وقوة وقفًا على خدمة الوطن العزيز، هذا هو الواجب المفروض علينا لمصر ولجدنا المجيد محمد علي الكبير الذي نعمل على تخليد الملك في سلالته.

وبما فطرنا عليه من الاهتمام بمصالح القطر سنوجه عنايتنا على الدوام إلى تأييد السعادة الحسية والمعنوية لجميع أهاليه، مواصلين خطة الإصلاحات التي بدئ العمل فيها؛ لذلك ستكون همة حكومتنا منصرفة إلى تعميم التعليم وإتقانه بجميع درجاته، وإلى نشر العدل وتنظيم القضاء بما يلائم أحوال القطر في هذا العصر، وسيكون من أكبر ما نعنى به توطيد أركان الراحة والأمن العام بين جميع السكان وترقية الشئون الاقتصادية في البلاد.

أمَّا الهيئات النيابية في القطر فسيكون من أقصى أمانينا أن نزيد اشتراك المحكومين في حكومة البلاد زيادة متوالية.

ونحن على ثقة بأننا في سبيل تحقيق هذا المنهاج سنجد لدى حكومة صاحب الجلالة البريطانية خير انعطاف في تأييدنا، وإننا لموقنون بأن تحديد مركز الحكومة البريطانية في مصر تحديدًا واضحًا بما يترتب عليه من إزالة كل سبب لسوء التفاهم، يكون من شأنه تسهيل تعاون جميع العناصر السياسية بالقطر لتوجيه مساعيها معًا إلى غاية واحدة، وإننا لنعتمد على إخلاص جميع رعايانا لتعضيدنا في العمل الذي

أمامنا، ولوثوقنا بكمال خبرتكم وبما تحليتم به من الصفات العالية، واعتمادًا على وطنيتكم، نطلب منكم مؤازرتنا في المهمة التي أخذناها على عاتقنا وندعوكم بناء على ذلك إلى تولي رياسة مجلس وزرائنا وإلى تأليف وزارة تختارون أعضاءها لمعاونتكم، وتعرضون أسماءهم على تصديقنا العالي، ونسأل الحق جلت قدرته أن يبارك لنا جميعًا فيما نبتغيه من نفع الوطن وبنيه».

١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤م

**حسين كامل**

## جواب رشدي باشا

«مولاي: أقدم لسدة عظمتكم السلطانية مزيد الشكر على ما أوليتموني من الشرف السامي؛ إذ تفضلتم عليَّ بأمركم الكريم الذي فوضتم به إليَّ تأليف هيئة الوزارة.

نعم إنني كنت وكيلًا عن ولي الأمر السابق؛ ولكنني مصري قبل كل شيء، وبصفتي مصريًّا قد رأيت من المفروض عليَّ أن أجتهد تحت رعايتكم السلطانية في أن أكون نافعًا لبلادي، فتغلبت مصلحة الوطن السامية التي كانت رائدي في كل أعمالي على جميع ما عداها في الاعتبارات الشخصية، ولهذا فإني أقبل المهمة التي تفضلت عظمتكم السلطانية بتفويضها إليَّ، ولما كان زملائي بالأمس الموجودون الآن بمصر متشربين بنفس هذه العواطف، وهم لذلك مستعدون للاستمرار على معاونتهم لي، فإنني أتشرف بأن أعرض على تصديق عظمتكم السلطانية رفق هذا المشروع المرسوم السلطاني بتشكيل هيئة الوزارة الجديدة، وإنني بكل احترام وإجلال لعظمتكم السلطانية العبد الخاضع المطيع المخلص»[1].

تحريرًا في ٢ صفر سنة ١٣٣٣هـ (١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤م).

**حسين رشدي**

(١) مجموعة القرارات والمنشورات لسنة (١٩١٤م)، ص٣٧٧.

وقد صدر المرسوم السلطاني بتأليف الوزارة على النحو الآتي:

حسين رشدي باشا للرياسة والداخلية، إسماعيل سري باشا للأشغال العمومية والحربية والبحرية، أحمد حلمي باشا للزراعة، يوسف وهبة باشا للمالية، عدلي يكن باشا للمعارف، عبد الخالق ثروت باشا للحقانية، إسماعيل صدقي باشا للأوقاف.

## اضطهاد الوطنيين

تولت السلطة العرفية حكم البلاد في خلال الحرب، فكان أول عمل لها اضطهاد الحزب الوطني، ومطاردة رجاله، فضبطت أوراقه، ودفاتره، وسجلاته، وشتت شمل أعضائه، أو الذين اشتبهت بأنهم من أنصاره، واعتقلت الكثيرين منهم في سجن الاستئناف، وفي معتقلات درب الجماميز، وطره، والجيزة، وسيدي بشر، وسجن الحدرة بالإسكندرية، ونفت بعضهم إلى مالطة وأوربا؛ فمن الذين أصابهم الاعتقال: أحمد بك لطفي، وعلي فهمي كامل بك، وعبد الله بك طلعت، وعبد اللطيف بك الصوفاني. وقد وضع تحت المراقبة في دمنهور، والأساتذة: عبد المقصود متولي، محمد زكي علي، أحمد وفيق، أمين الرافعي، عبد الرحمن الرافعي، مصطفى الشوربجي، إسماعيل بك حافظ صهر الفقيد، الأستاذ محمد فؤاد حمدي، الأستاذ إبراهيم رياض، الدكتور عبد الحليم متولي، الدكتور عبد الفتاح يوسف، أحمد أفندي رمضان زيان، اليوزباشي حافظ محمود قبودان، اليوزباشي أحمد حمودة، فؤاد أفندي عثمان، محمد أفندي الشافعي، مصطفى أفندي حمدي، يعقوب أفندي صبري، أحمد نبيه قبودان، الأستاذ حسن نور الدين، إسماعيل أفندي حسين، الشيخ إبراهيم مروني...إلخ.

وممن نُفوا إلى أوربا الدكتور نصر فريد بك، وإلى مالطة الدكتور عبد الغفار متولي، والأستا ذ محمد عوض محمد، والأستاذ محمود إبراهيم الدسوقي، والأستاذ محمد عوض جبريل، وحامد بك العلايلي، والأستاذ حامد المليجي، وسلامة أفندي الخولي، والأستاذ علي فهمي خليل، والأمير أفندي العطار، وغيرهم، وقد لبثوا في

المعتقلات أو في المنفى مددًا طويلة، ومنهم من لبث في السجن أو المنفى إلى ما بعد الهدنة سنة (١٩١٨م)، أما من أفرج عنهم فقد قيدت حريتهم، ووضعوا تحت المراقبة.

## عود إلى الزعيم

## مصر للمصريين

كان طبيعيًّا وقد أعلن الإنجليز حمايتهم على مصر واستمسكوا باحتلالها، أن ينضم الفقيد إلى الجانب المحارب لإنجلترا في الحرب العالمية الأولى، وهو المؤلف من ألمانيا وتركيا والنمسا، وكان جوابه للذين سعوا في الاتفاق مع الإنجليز أوائل تلك الحرب: «إن أي اتفاق مع الإنجليز لا يمكن إلا أن يكون على أساس الاعتراف بالحماية أو الاحتلال، وهذا ما لا يمكن التفكير فيه مطلقًا».

وقد سئل وقتئذ عما يكون العمل فيه لو هزم الأتراك وانتصر الإنجليز، فقال:

«نجتهد حينذاك في بعث الثورة في مصر، أما الاعتراف بالحماية مهما كان شكلها ومهما أعطانا الإنجليز من الامتيازات، فلن يمكن مطلقًا».

وهذا الذي كان يقوله سنة (١٩١٥م)، قد وقع تمامًا في مصر؛ إذ شبت الثورة سنة (١٩١٩م) بعد خروج إنجلترا ظافرة من الحرب العالمية الأولى.

على أنَّ الزعيم وتلاميذه قد حافظوا على مبدئهم «مصر للمصريين»، وقد دعا الفقيد المصريين إلى التمسك به حيال الترك، كما تمسك به حيال الإنجليز، حتى لا يفهم من تأييدهم لتركيا في الحرب العامة الأولى أنهم يقبلون التبعية لها أو التنازل عن استقلال مصر وصنع في جنيف (أواخر سنة ١٩١٤م) شعارًا على دبوس صغير جميل الصنع، مكتوب عليه «مصر للمصريين» يحمل في العروة، ظل يحمله هو وإخوانه المصريون في الأستانة، وفي أي بلد حلوا به، إعلانًا بتمسكهم بالقومية المصرية.

ونقم منه الصدر الأعظم الأمير سعيد حليم باشا هذه النزعة، وأبلغه ذلك حين كان بالأستانة في (نوفمبر سنة ١٩١٤م) بواسطة سيف الله باشا يسري، ومما قاله له في هذا الصدد: إنَّ الصدر ناقم منه ومن الحزب الوطني قولهم دائمًا (مصر للمصريين)، وأنه بلغه عنه أنه قال: «إنَّ الجيش العثماني لا يمكث في مصر بعد جلاء الإنجليز عنها أكثر من أربع وعشرين ساعة، ثم يجلو هو عنها». ونصح له باسم الصدر أن يقلع عن الخوض في مثل هذا الحديث، وإلا اتخذت ضده إجراءات شديدة، فأجابه الزعيم بأنه مصر على شعاره ومبدئه، وأن مصر للمصريين لا محالة، لا يتحول قط عن ذلك، ولم يكترث لتهديدات الصدر ولا لتحذيراته.

وتبين للفقيد أن هذه الأفكار ليست فقط أفكار الأمير سعيد حليم باشا؛ بل شاركه فيها خلال الحرب العامة معظم زعماء الاتحاديين، وبخاصة طلعت وجمال، عدا أنور وجاويد، وكانوا يكتمون نياتهم حتى يتم فتح مصر، فيعيدون النظر فيها كما يريدون، برغم منشور السلطان، ولذلك لم يرضوا بأن يقيدوا أنفسم في بداية الحرب بأي عهد نحو مصر، وقد آنس منهم المترجم هذه النيات، برغم كتمانهم إياها، واستشفها من خلال مناقشاتهم، وما كان يترامى إليه من أحاديثهم الخاصة، ولذلك زادته هذه الحقائق تمسكًا بأن تكون (مصر للمصريين)، لا للترك ولا للإنجليز، ولا لأي دولة أخرى، وتمسك بهذا المبدأ، وجهر به علنًا، ونادى به في الأستانة وفي النمسا وألمانيا وسويسرا، وجابه به كل رجال السياسة؛ من ترك وإنجلترا وألمان ونمساويين ومحايدين.

سافر المترجم من الأستانة في (ديسمبر سنة ١٩١٤م)، وقصد إلى النمسا، ثم إلى ألمانيا، وأخذ يتصل برجال السياسة والصحافة، ويعرفهم بموقف مصر وقضيتها، ويدافع عن استقلالها وكرامتها، ثم قصد إلى سويسرا في (أوائل سنة ١٩١٥م)، حيث جعل معظم إقامته بها مدة الحرب العالمية، ومنها كان ينتقل إلى البلاد الأخرى

كلما اقتضى ذلك الدفاع عن مصر، وكان -ولا ريب- القوة العاملة في التمسك باستقلال مصر والمحافظة على حقوقها.

وقد أصدر في جنيف سنة (١٩١٥م) جريدة أسبوعية بالفرنسية باسم Echo de l Egybte (صدى مصر)، ولكن الحكومة السويسرية منعت استمرار صدورها، بحجة منافاتها لحياد سويسرا، ولكن الواقع أن ذلك كان مجاملة لإنجلترا، ولم يظهر من هذه الجريدة إلا العددان الأول والثاني.

## اجتماع الوطنيين في جنيف

### (ديسمبر سنة ١٩١٥م)

واجتمع الوطنيون بجنيف يوم (١١ ديسمبر سنة ١٩١٥م) برياسة الفقيد، وأصدروا قرارًا إجماعيًّا بالتمسك باستقلال مصر، وأعلنوا أن حكومة مصر القائمة في ذلك الحين سنة (١٩١٥م) لا تمثل الأمة المصرية، وأن ما تزعمه عنهم من أنهم يريدون استبدال سيطرة أجنبية بأخرى يخالف مبادئهم، ولا يتفق مع مقاصدهم، وقد نشر هذا القرار في الصحف، وجهر به الفقيد في تصريحاته وأحاديثه، ومما قاله في (يناير سنة ١٩١٦م) للهرزمرمان Zimmerman وكيل وزارة خارجية ألمانيا، والذي صار فيما بعد وزيرًا لها: «إنه لا يجوز للترك أن يتدخلوا في إدارة مصر؛ لجهلهم البلاد وأهلها، بل لجهلهم الإدارة أيضًا، كما هو مشاهد في سورية وغيرها، ولا نقبل أن نكون تحت إدارتهم بحال من الأحوال؛ لأننا أرقى منهم كثيرًا، وبلادنا أكثر انتظامًا من قبل دخول الإنجليز، وبالاختصار فإن الأتراك يريدون أن يأكلوا مصر، ولكننا لا نقبل أن نؤكل بسهولة

**Nous n accptions pas d etre manges facilemnt**

فنحن قد قاومنا الإنجليز، ونقاوم كل من يريد أكلنا أيا كان؛ لأننا إنما نسعى وراء الاستقلال، وغاية ما نقبله أن نكون مع الأتراك، مثل المجر مع النمسا، على شرط المساواة في الحقوق والاستقلال التام».

## التحقيق مع الفقيد بالأستانة

ساء زعماء الاتحاديين قرار المصريين في جنيف، كما ساءهم تمسك الفقيد بمبدأ «مصر للمصريين»، فنقموا منه هذه النزعة، وأسروا له الضغينة في أنفسهم، فلما ذهب إلى الأستانة في (فبراير سنة ١٩١٦م)، وجد حوله جوًّا من الشكوك، ونطاقًا من الرقابة والتجسس، ووقع الجفاء بينه وبينهم، حتى بلغ بهم الأمر أن اتهموه بأعمال عدائية ضد تركيا، وما لبث الاتهام أن اتخذ شكلًا جديًّا، وصار موضع تحقيق، تولاه عزيز بك مدير الأمن العام، بناء على تعليمات طلعت بك (باشا) وزير الداخلية، وقد وقف الفقيد في هذا التحقيق موقفًا مشرفًا، برهن فيه على أنه زعيم الاستقلال وحامل لوائه حقًّا ذلك أنه التقى بالمحقق في إدارة الأمن العام يوم (الأربعاء ٢٣ فبراير سنة ١٩١٦م)، فابتدره الفقيد بقوله[1]: أريد أن أعرف قبل كل شيء: هل أنت تسألني بصفتك مدير الأمن العام وأنا أمامك بصفة متهم، أو أنك تكلمني بصفتك مندوبًا عن طلعت بك للاستعلام عن بعض نقط يضيق وقته عن أن يسألني عنها؛ لأنك لو اعتبرتني متهمًا فلا أجيبك عن شيء مطلقًا، ولا أدافع عن نفسي بل أقول لك -كما قلت للإنكليز في مصر- افعلوا ما شئتم، فبيدكم القوة استعملوها كما تريدون، وأما إذا كان الأمر استعلامًا بسيطًا، فأجيبك على ما تريد.

قال المترجم في مذكراته: فأجابني مدير الأمن العام بآدابهم التركية المبنية على الرياء والنفاق: أستغفر الله أفندي، نحن إخوان، وحاشا أن نتهمك، إننا نريد فقط أن نستعلم منك عن بعض النقط.

ودار الحديث بعد ذلك عن بعض مسائل كانت موضع السؤال والجواب، كاجتماع جنيف في (ديسمبر سنة ١٩١٥م)، والغرض منه، وخطاب أرسله الفقيد إلى إسماعيل بك لبيب، وضبط بواسطة الرقابة في تركيا.

---

(١) عن مذكراته، ص١٨٩.

وانتهى النقاش بينهما بأن قال لمدير الأمن العام بكل أنفة وشمم: «ليس بهذه المعاملة تستميلون المصريين، فإن هذه المعاملة الفظة لو علمت في مصر -ولا بد أنها تعلم- تضركم وتعرقل مساعيكم، ولا بدَّ لكم من صداقة المصريين، والاتفاق معهم اتفاق الند مع الند، والقرين مع القرين، وإلا أكلتكم أوربا بل أكلكم الألمان أصدقاؤكم الآن».

وختم كلامه بقوله: «هاك ما عندي من الأقوال، أرجو أن تبلغها حرفيًّا مع جميع ما قلته لك من الملاحظات إلى طلعت بك، وتبلغه استيائي من هذه المعاملة وهاتيك المراقبة الشديدة، فإن أراد بيانًا أوضح فأنا مستعد للإجابة؛ مع العلم بأني أعتبر نفسي حرًّا في أن أقابل من أريد، برغم جواسيسكم العديدين».

فبُهت مدير الأمن العام من هذه اللهجة الحازمة في الجواب، وأبلغ الفقيد أنه سينقل حديثه إلى طلعت بك، ثم سافر المترجم من الأستانة في (إبريل سنة ١٩١٦م) قاصدًا جنيف ناقمًا من الترك سياستهم نحو مصر، واعتزم الإقامة بسويسرا حتى تنتهي الحرب.

وقد سقطت وزارة سعيد حليم باشا في (فبراير سنة ١٩١٧م)، وخلفه في الصدارة طلعت باشا، وزار هذا برلين في (مارس سنة ١٩١٧م)، وكان الفقيد قد غادرها قبل مجيئه، وكتب في مذكراته ما يأتي: «أثناء إقامتي في هذه البلدة (بلانكنبرج) Blankburg قرأت في الجرائد خبر مجيء طلعت باشا الصدر الأعظم إلى برلين، وبما أني أعلم علم اليقين أن هذا الرجل لا يحبني بسبب دفاعي عن حقوق مصر، وطمعه هو في استرجاعها ولاية عثمانية بسيطة، حمدت الله بُعدي عن برلين، حتى لا أضطر لمقابلته أو لمجرد زيارته، أما هذه الزيارة ففي غير محلها؛ لأن وزراء تركيا يسعون دائمًا لزيارة الإمبراطور، ولا أحد من وزراء ألمانيا يزور الأستانة، أو يهتم بزيارة سلطانها، فهذا الترامي تحت أقدام ألمانيا ليس من السياسة في شيءٍ، وقد عدت إلى برلين (مساء الخميس ٢٦ إبريل ١٩١٧م)».

وكتب عن جمال باشا لمناسبة زيارته لبرلين في تلك السنة ما يأتي: «هذا رجل طامع في فتح مصر لنفسه، ويكره المصريين الأحرار، وبالطبع أنا في مقدمتهم، لإعلاني دائمًا حقوق مصر، ومجاهرتي بمقاومة كل من يقول بغير ذلك أيًّا كان».

وكتب في موضع آخر: «إن الأتراك لا يهتمون بالمسألة المصرية؛ بل قال بعضهم: إنه يفضل أن تكون مصر إنكليزية من أن تكون مستقلة؛ لأنها لو استقلت تصبح خطرًا على الدولة، لاستعداد أهلها ونباهتهم وذكائهم، وكذلك لا يرغبون في أن تكون متحدة معهم اتحاد ممالك ألمانيا تحت رئاسة بروسيا؛ لأن مثل هذا الاتحاد يوجب إيجاد مجلس نواب عام مثل الريشستاج الألماني، يكون فيه للمصريين وباقي الممالك العربية مندوبون يفوق عددهم عدد نواب الأتراك، فيصبحون هم المسيطرون على الدولة العثمانية، ويصبح الأتراك في المقام الثاني».

## مؤتمر الأجناس بلوزان

### (يونية سنة ١٩١٦م)

حضر الفقيد مؤتمر الأجناس الذي انعقد بلوزان (سويسرا) في أيام ٢٧، ٢٨، ٢٩ يونية ١٩١٦م، وألقى به خطبة مطولة شرح فيها القضية المصرية ودافع عن استقلال مصر، وأظهر بطلان الاحتلال وبطلان الحماية التي ضربتها إنجلترا على مصر في (ديسمبر سنة ١٩١٤م).

## اجتماع (١٤ سبتمبر سنة ١٩١٧م)
## لمناسبة ذكرى الاحتلال

وأقام اجتماعًا ببرلين يوم (١٤ سبتمبر سنة ١٩١٧م) لمناسبة ذكرى دخول الإنجليز القاهرة (١٤ سبتمبر ١٨٨٢م)، وكان اجتماعًا حافلًا، حضره سفيرا تركيا وإيران في برلين، ومندوب عن وزير خارجية ألمانيا، والأمير شكيب أرسلان، وجم غفير من علماء الألمان وكتابهم، والمستشرقين منهم، وخطب فيه الفقيد باللغة الفرنسية عن المسألة المصرية، وكان من خطباء هذا الاجتماع الدكتور منصور رفعت، وعبد الملك حمزة بك، ووحيد الملك مبعوث إيران في المؤتمر الاشتراكي باستوكهلم، والأمير شكيب أرسلان، والبارون أو بنهايم، والكاتب الألماني الشهير الكونت رفنتلو Revenitlow.

## وفاة السلطان حسين كامل وارتقاء الملك فؤاد عرش مصر
### (٩ أكتوبر سنة ١٩١٧م)

في خلال الحرب العالمية الأولى توفي السلطان حسين كامل يوم ٩ أكتوبر سنة ١٩١٧م (٢٢ ذي الحجة سنة ١٣٣٥هـ)، وفيه تولى عرش مصر الملك أحمد فؤاد، وكان لقبه «السلطان»، إلى أن أعلن الاستقلال يوم (١٥ مارس سنة ١٩٢٢م)، فصار «الملك فؤاد الأول».

## مذكرة الفقيد إلى المؤتمر الدولي باستوكهلم
### (أكتوبر سنة ١٩١٧م)

لما علم المترجم بقرب انعقاد مؤتمر دولي اشتراكي في استوكهلم، قصد إليها في (مايو سنة ١٩١٧م) للدفاع عن القضية المصرية، وتعرف مدة إقامته بها بمدير جريدة استوكهلم داجبلاد Stokholm Dageblad، ونشر في جريدته يوم (١٠ يونية ١٩١٧م) مقالة بعنوان (يجب تحرير مصر)، وبقي بهذه المدينة شهرين يدافع عن

قضية مصر، ثم سافر إلى ألمانيا للاستشفاء في ويزبادن، ثم رجع على استوكهلم حيث انعقد المؤتمر في أكتوبر من تلك السنة، وقدم إليه مذكرة قيمة عن القضية المصرية، شرح فيه خلاصتها، وذكر طرفًا من نقض إنجلترا لعهودها في الجلاء، وكيف أعلنت الحماية الباطلة على مصر في (ديسمبر سنة ١٩١٤م)، وأثبت أن حق مصر في الاستقلال لم يتأثر من الاحتلال ولا من الحماية، قال في هذا الصدد:

«إنَّ حرية الشعوب لا تنتقل ولا تفقد بمضي المدة، ولا تستطيع الدول أن تنصرف فيها بمعاهدات كما تتصرف في السلع، وإني أقرر أن أية أمة لا تستطيع أن تتصرف في نفسها ولا في وطنها، تصرفًا يضر بحقوقها؛ لأن الوطن ليس ملكًا لجيل من الأجيال؛ بل هو ملك للأجيال الماضية والمستقبلة، ولا تستطيع إنجلترا أن تتمسك بأي معاهدة أو عقد أو وثيقة سياسية من هذا القبيل، وعلى فرض وجودها فلا يمكن التمسك بها قبلنا».

## مذكرته إلى الدول المتحاربة والمحايدة

### (أكتوبر سنة ١٩١٧م)

وقدم إلى الدول المتحاربة والمحايدة مذكرة بتاريخ (١٠ أكتوبر سنة ١٩١٧م) طلب فيها إلى الدول جميعًا عند انعقاد مؤتمر الصلح أن تقر استقلال مصر التام وحريتها، وبرهن على أن سلام العالم ومصالح الدول تقتضي هذا الاستقلال، وأن حيدة قناة السويس لا تكون فعلية، ما دام لأية دولة أجنبية جنود في مصر؛ قال فيها:

«إن الحزب الوطني المصري الذي كان ولا يزال على مبدئه (مصر للمصريين)، والذي وقف نفسه للدفاع عن وطنه العزيز ضد أي اعتداء أو احتلال، أو تدخل أجنبي تحت أي اسم، أو بأية صورة، يخاطب اليوم بهذه المذكرة كل الحكومات بلا استثناء حتى إنجلترا وحلفاءها، تاركًا العواطف والميول جانبًا، متبعًا السياسة العملية الحقة.

إنا نريد أن نبين أن الحاجة إلى السلم العام، وإلى العدل، وإلى الحق، تنصح لكل الحكومات أن تساعدنا على تحرير مصر من الاحتلال الإنجليزي الذي تحول ظلمًا وعدوانًا إلى حماية في (١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤م)، إن كل الحوادث التي جرها احتلال مصر بالجنود البريطانية في سنة (١٨٨٢م)، والتي أدت إلى وضع يد إنجلترا على الإدارة المصرية، معروفة مشهورة، فلا داعي إلى الإطالة فيها والإسهاب، ولقد نال الوطنيون بزعامة عرابي باشا دستورًا كاملًا من الخديوي توفيق في سنة (١٨٨٢م)، ساعد على تتميم الإصلاحات التي أعلنوها، وأعان الشعب على السير إلى التقدم في ظل الحرية؛ ولكن إنجلترا التي كانت تطمح إلى امتلاك مصر، وترقب الفرصة للتمكن منها، هاجت فتنة الإسكندرية في (١٨٨٢)، تلك الفتنة التي جرت إلى إطلاق القنابل في (١١ يولية)، وإلى تخريب جزء عظيم من تلك المدينة الآهلة بالسكان، ثم إلى احتلال القاهرة في (١٤ سبتمبر) من السنة نفسها، وقد وعدت إذ ذاك في المنشورات التي أذاعها الأميرال سيمور واللورد ولسلي أن هذا الاحتلال لن يدوم إلا أسابيع أو شهورًا على الأكثر، وكررت الملكة فيكتوريا هذا الوعد رسميًّا في خطبها الملكية، وكرره وزراؤها على منبر الخطابة في البرلمان الإنجليزي، وفوق ذلك فإن ممثليها وقعوا على «ميثاق النزاهة» في ترابيا في يونية سنة (١٨٨٢م)[1]، ذلك الميثاق الذي تعهد الموقعون عليه ألا يسعوا إلى احتلال أي جزء من أراضي مصر، ولا الحصول على امتياز خاص فيها، فهل كانت إنجلترا وحلفاؤها يحسبن إذ ذاك أن المعاهدات التي ضمنت استقلال مصر من سنة (١٨٤٠م)، لا تستحق الاحترام الذي ظفرت به المعاهدات التي ضمنت حياد البلجيك؟ حقًّا إنه لمن المدهش أن لا يكون في المذكرات الرسمية المتبادلة بين المتحاربين، ولا في مذكرة البابا، أية كلمة تختص بمصر أو بغيرها من الأمم الخاضعة لإنجلترا والحلفاء، فهل

(١) انظر: هامش ص١٠٦.

الحقوق الإنسانية قسمان؛ لكل محارب قسم، أم أن الحق الدولي لا يستحقه غير الشعوب الصغيرة الأوربية؟

وإنَّا مع ذلك لا نريد أن نصدق ما يظن من أن لهذا الفرق في المعاملة مكانًا من نفوس الدول المتمدنة مهما كانت تصرفاتهن تسوغ ارتيابنا في إنصافهن، وكذلك لا نريد أن نيأس من النصر النهائي للحق والعدل، بالرغم من الطمع الذي لا حد له، والرغبات المتفاقمة في أفئدة عشاق الإمبراطورية الإنجليزية، وإلا فإن ما كانوا يطنطنون به من تقدم الإنسانية وسير البشر إلى الإخاء العام، سيظهر في ثوب المدنية المنهزمة والإفلاس التدليسي.

نحن لا نجهر بهذا النداء اعتمادًا على المبادئ الحرة فحسب؛ ولكنا نعتمد من جهة أخرى على مصلحة السلام العام وبقاء تجارة العالم وضمان النقل في قناة السويس، فإن هذه أمور تتطلب حرية مصر واستقلال وادي النيل، فإن مركز مصر من ناحية هذا الطريق الدولي قد أغرى الغزاة بالتطلع إليها، حتى قبل أن تحفر قناة السويس، وقد أراد نابليون في أواخر القرن الثامن عشر أن يتخذها قاعدة لأعماله الحربية ضد الإنجليز في الهند، وزادت أهمية مركزها بعد فتح القناة التي صارت أخصر طريق يوصل أوربا وشرقي إفريقيا بجنوبي آسيا وأقاصي الشرق، وأن زيادة أهمية هذه القناة التي تنشأ عن اتساع تجارة أوربا، وعن كثرة علاقاتها البحرية مع البلاد التي تستورد منها المواد الأولية لصناعتها، تتطلب منطقيًّا وجوب الاستقلال الكامل لمصر، حتى تستطيع بكل صراحة أن تجعل القناة على الحياد، وقد بينت الحرب الحاضرة أن حيدة هذه القناة ستكون حلمًا لا يتحقق، ما دام لأية دولة أجنبية يد في مصر، وأنها تستطيع بذلك أن تنفرد بمزايا الملاحة فيها، وأن أحسن حل لهذه المشكلة هو أن تعطي مصر استقلالها، وأن تعهد إليها في حراسة هذا الطريق الدولي والدفاع عنه حتى تكون الحرية شاملة لكل متاجر العالم.

وإنه لبديهي أني حين أتكلم عن مصر أريد كل وادي النيل، من أقاصي السودان إلى البحر الأبيض المتوسط، ثم البحر الأحمر، بما يشمل كردفان ودارفور، فإنه لا يجهل إنسان أن من ما يملك أعالي النيل، إنما يملك رقبة مصر ويستطيع بكل سهولة أن يحتكر جزءًا عظيمًا من مياهه لري السودان، ومن أجل ذلك أوجدت إنجلترا حكومة منفصلة في السودان المصري، متخذة من سواكن وغيرها مرفأ للملاحة في البحر الأحمر، وكذلك تعارض دائمًا في اتصال السكك الحديدية المصرية بأخواتها في السودان، تاركة تمهيد ما بين أسوان ووادي حلفا حتى تستطيع حينما تجبر على الخروج من مصر أن تسيطر على حوض النيل الأعلى وعلى فروعه التي تمده، ثم تبيع الماء لمصر بوزنه ذهبًا.

فيجب أن يكون وادي النيل لنا وحدنا معاشر المصريين، غير مقسم ولا مجزأ، كما كان كذلك منذ وجد الأب البار لهذا الوادي، ألا وهو النيل.

وبالمسألة المصرية ترتبط مسألة القناة في حيدتها الفعلية وحرية المرور للسفن من غير تمييز بين دولة وأخرى زمن السلم وزمن الحرب، ولقد كانت القناة معروفة ومضمونة من جانب الدول بمعاهدة دولية[1] منذ سنة (١٨٨٥م)، وقد وقعت هذه المعاهدة في لندن بعد احتلال إنجلترا للقناة حين أغارتها على مصر، بالرغم مما قاله المسيو فرديناند دي لسبس لعرابي باشا من أن فرنسا ستمنع -ولو بالقوة- احتلال إنجلترا للقناة، وقد انخدع عرابي بالوعد الفرنسوي فامتنع عن سد القناة وغفل عن أن يتخذ منها قواعد أولية للدفاع، وقد تجاوزت إنجلترا حد المشروع فاحتلتها احتلالًا عسكريًّا بعد أن خدعت الجيش المصري ثم دخلت مصر بعد موقعة التل الكبير (١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢م)، وبرغم هذه المعاهدة الجديدة في سنة (١٨٨٥م)،

(١) هي معاهدة لندن سنة (١٨٨٥م) التي قررت قاعدة حيدة القناة، وأعقبها معاهدة الأستانة سنة (١٨٨٨م) التي نظمت هذه الحيدة.

قد اعتدت إنجلترا على القناة واحتلتها من جديد منذ نشوب هذه الحرب حتى قبل أن تدخل تركيا ميدان القتال.

إن مصر تعلن حقها الطبيعي في أن تستقل بحكم نفسها، ذلك الحق المعترف به الذي أعلنته كل الدول في مؤتمر الهاي؛ ذلك الذي من أجله زعمت إنجلترا وحلفاؤها أنهن يواصلن القتال.

إن مصر إذا أعطيت استقلالها التام وحريتها المرجوة، لجديرة بأن تبرهن للعالم أنها ما فقدت شيئًا من خصائصها الأصلية، وأنها محتفظة بمزايا أسلافها العظام، أنها لا تعرف المطامع الاستعمارية وليست لها آمال من هذه الناحية، ولا تطمع في أن يمتد ملكها أكثر من حدوده الطبيعية؛ وإنما تطلب حقها في أن تعيش حرة مستقلة، وأن ترتع في بحبوحة السلم، وأن يكون لها تحت الشمس المكان اللائق بها. وإن الصلح الذي يترك مصر لإنجلترا سيكون صلحًا أعرج، وسيحمل الإنسانية على حرب تكون أفظع من الحرب الحاضرة».

(فتلحيى مصر للمصريين).

استوكهلم في ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٧م

**محمد فريد**

**رئيس الحزب الوطني**

## اجتماع (١٨ ديسمبر سنة ١٩١٧م)
## للاحتجاج على الحماية البريطانية

دعا المترجم المصريين والشرقيين وبعض الساسة الألمان إلى حفلة أقامها في برلين يوم (١٨ ديسمبر سنة ١٩١٧م) لمناسبة ذكرى إعلان الحماية البريطانية على مصر في (١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤م)، وقد خطب فيها، كما خطب الأستاذ الشيخ

عبد العزيز جاويش، وأمهوف باشا الألماني، وأحد خطباء الهنود، فالبارون أو بنهايم.

## رسالته إلى مؤتمر برست ليتوفسك

### (يناير سنة ١٩١٨م)

ولما اجتمع مؤتمر برست ليتوفسك للصلح بين الروسيا وألمانيا وحلفائها، وكان الفقيد وقتئذ في ألمانيا، أرسل إلى المؤتمر رسالة برقية في (يناير سنة ١٩١٨م) بالمطالبة بتقرير استقلال مصر، وشفعه بتقرير إلى المؤتمر أثبت فيه أن مسألة مصر ليست مسألة عثمانية؛ بل هي دولية، وطلب فيه باسم مصر الاعتراف بحق الأمة المصرية في أن تقرر بطريق الاقتراع العام مصيرها ورغبتها في الطريقة التي تريد أن تحكم نفسها بها، على أن يسبق الاقتراع جلاء الجيش الإنجليزي عن مصر، وكذلك الموظفين المدنيين البريطانيين؛ لضمان الاقتراع، وطلب الاعتراف كذلك بحيدة قناة السويس تطبيقًا لمبدأ الجنسيات ومبدأ حرية البحار.

## بعد الهدنة عودته إلى سويسرا

ولما وضعت الحر أوزارها في (نوفمبر سنة ١٩١٨م) وقامت الثورة الداخلية في ألمانيا، غادرها الفقيد إلى سويسرا في أواخر نوفمبر، وقصدها الوطنيون المصريون الذين كانوا بألمانيا وبالأستانة، وأخذوا يعدون العدة لإسماع مؤتمر الصلح صوت مصر.

## مذكراته إلى مؤتمر الصلح

فلما عقد مؤتمر الصلح في باريس أرسل الفقيد باشتراكه مع من كان يصحبه من أعضاء اللجنة الإدارية للحزب الوطني في سويسرا تقريرًا في (٥ ديسمبر سنة ١٩١٨م) إلى الرئيس ويلسون عقب وصوله إلى باريس، وأردفوه بثان في أواخر ديسمبر، وبثالث في (أوائل يناير سنة ١٩١٩م).

وقد ختموا أول تقرير لهم بالطلبات الآتية:

١ - استقلال وادي النيل استقلالًا تامًّا.

٢ - قبول مصر في عصبة الأمم.

٣ - تمثيل مصر في مؤتمر الصلح.

٤ - ضمان حرية قناة السويس والملاحة فيها.

ويتضمن التقرير الثاني شرحًا وتأييدًا للمطالب المذكورة، وقد استندوا فيه إلى ما أعلنه الرئيس ويلسون من حق الأمم في تقرير مصيرها، والتقرير الثالث في تفصيلات القضية المصرية.

وعندما تألفت لجان المؤتمر أرسل في (شهر يناير سنة ١٩١٩م) إلى رؤساء الحكومات ورؤساء اللجان بمؤتمر الصلح مذكرة يطلب الاعتراف لمصر بحق تقرير مصيرها، كما اعترف المؤتمر بهذا الحق لبعض الأمم كبولونيا وتشيكوسلوفاكيا، فجاء الرد الآتي من سكرتير الرئيس ولسن:

«باريس في ٢١ يناير سنة ١٩١٩م

سيدي العزيز:

أكتب إليكم باسم الرئيس لأخبركم بتسلمه المذكرة المذيلة بإمضائكم أنتم وبقية أعضاء اللجنة الإدارية بسويسرا، ولأبلغكم بأن هذه المسألة ستلقى عنايته الخاصة».

ولما اشتدت حوادث الثورة في مصر أرسل عدة تقارير إلى المؤتمر بشرح ما تعانيه مصر من عسف السلطات البريطانية، وناشد المؤتمر أن يتدخل لتقرير الحل الوحيد للمسألة المصرية؛ وهو الاعتراف باستقلال وادي النيل استقلالًا تامًّا.

وأصدر الفقيد وإخوانه بجنيف في (إبريل سنة ١٩١٩م) نشرة اسمها «النشرة المصرية» Bulletin Egybtien تصدر مرتين في الشهر وتدافع عن القضية المصرية.

## مذكراته إلى المؤتمر الدولي الاشتراكي في برن

### (فبراير سنة ١٩١٩م)

وقدم إلى المؤتمر الدولي الاشتراكي الذي انعقد في برن (عاصمة سويسرا) في يناير-فبراير سنة ١٩١٩م تقريرًا مسهبًا في الدفاع عن القضية المصرية والمطالبة بالاستقلال التام، وهناك تعرف الوطنيون بالمستر هندرسن رئيس حزب العمال البريطاني، وكان واسطة التعارف بينهم قنصل جنرال أمريكا في (برن)، وقد استمع المستر هندرسن إلى مطالبهم في المسألة المصرية، وأظهر اقتناعه بعدالتها، ووعدهم بتأييدها. وإلى هذا التعارف ترجع علاقة المستر هندرسن بالقضية المصرية، والمستر هندرسن هذا هو الذي صار وزير خارجية بريطانيا في حكومة حزب العمال، وتولى المفاوضة في المسألة المصرية مع الوفد المصري سنة (١٩٣٠م).

## مذكرته إلى المؤتمر الدولي الاشتراكي في لوسرن

### (أغسطس ١٩١٩م)

وقدم المترجم إلى المؤتمر الدولي الاشتراكي الذي انعقد في لوسرن (سويسرا) في أغسطس سنة (١٩١٩م) مذكرة بمطالب مصر، تضمنت شرحًا لقضيتها، وبيانًا لما تعانيه مصر من العسف في ثورة سنة (١٩١٩م)، واستصراخًا للإنسانية لوضع حد لهذا العسف.

## الفقيد والوفد المصري

كتب الفقيد في مذكراته ما يأتي تحت عنوان (الثورة في مصر):

«من الأمور التي كانت غير منتظرة ما حصل بمصر في شهري مارس وإبريل من هذه السنة (١٩١٩م)، وهو قيام ثورة عامة اشتركت فيها الأمة بجميع طبقاتها، واتحد فيها الأقباط والمسلمون مطالبين باستقلال مصر التام، وخلاصة ظهورها أن حسين رشدي باشا طلب من الإنجليز عقب التوقيع على الهدنة مع ألمانيا، أن يسافر إلى لندرة مع عدلي باشا ناظر المعارف، لشرح حالة مصر لوزارة الخارجية البريطانية، والاتفاق معها على مصالح الوطن المصري، فوعد الإنكليز بالسفر؛ ولكنهم أبلغوه في (شهر مارس سنة ١٩١٩م) أن رجال الحكومة الإنكليزية مشتغلون الآن بمسألة المؤتمر ولا يمكنهم التفرغ لمناقشة الوزراء المصريين، فاستقال في (ديسمبر سنة ١٩١٨م)، وبقي مصرًّا على استقالته، رغمًا من إلحاح الإنكليز والسلطان عليه، ثم قبلوا أن يسافر مع عدلي باشا؛ ولكنه طلب أن يصرح للوفد الذي ألف في أثناء ذلك من سعد زغلول باشا وزملائه ليسافر إلى لوندره وباريس مطالبًا باستقلال مصر، فرفض الإنكليز بتاتًا، ثم قبل السلطان استقالة الوزارة في (أول مارس سنة ١٩١٩م)، وفي (٦) منه استدعى الجنرال وطسون قائد الحامية الإنكليزية سعد باشا، وإسماعيل صدقي باشا، ومحمد محمود باشا، وحمد الباسل باشا إلى مركزه، وأظهر لهم استياء حكومته من تدخلهم في سياسة البلد، واتهمهم بعرقلة مساعي الحكومة الإصلاحية، وهددهم بمحاكمتهم عسكريًّا، ثم قبض عليهم في مساء نفس ذلك اليوم، وقرر اعتقالهم في جزيرة مالطة، وأرسلوا إليها فعلًا، فكان خبر القبض عليهم ونفيهم إلى خارج القطر سببًا لمظاهرات في مصر وطنطا وغيرهما مؤلفة من طلبة المدارس العليا والثانوية والأزهريين وكثير من الشبان الموظفين والمحامين؛ بل والقضاة. وقد انتهت هذه المظاهرات بسلام؛ ولكن حصل في بعضها تصادم مع رجال البوليس وجيش الاحتلال، استعملت في أثنائها البنادق، فقُتل وجرح كثيرون في مصر وطنطا والإسكندرية وغيرها، فزاد غضب الأمة لهذه الفظائع، وشكلت في الحال عدة جماعات لتخريب السكك الحديدية، وحرق المحطات، وقطع أسلاك التلغراف والتليفون في جميع أنحاء القطر، من الإسكندرية إلى أسوان، وامتدت

الحركة إلى جميع المديريات، وبما أن الجنرال (أللنبي) كان وقتئذ في باريس، صدر إليه الأمر بالعودة بأسرع ما يمكن، مندوبًا ساميًا للحكومة الإنكليزية، بدل الجنرال ونجت باشا، وأعطى سلطة مطلقة في إدارة القطر المصري عسكريًّا ومدنيًّا، فعاد مسرعًا، ولكنه أراد مزج اللين بالشدة، فمع إصداره أوامر مشددة بمجازاة البلاد والقرى، التي يحصل بجوارها تخريب في السكك الحديدية، بحرقها بواسطة الطيارات، وتشكيله جملة فرق سيارة لتمنع الحركات الثورية في البلاد، وتأليفه عدة محاكم عسكرية لمحاكمة القائمين بالحركة، أصدر أمرًا بإرجاع سعد باشا ورفاقه من النفي، وبالتصريح لهم ولمن يريد السفر إلى أوربا، فحصلت مظاهرات فرح كبيرة في العاصمة بهذه المناسبة، ولكنها انتهت بتدخل الجنود الإنكليزية، وقتل وجرح كثيرين، وكذلك استرضى رشدي باشا بوعود (لا تعلم ما هي)، حتى قبل تشكيل وزارة جديدة في (٩ إبريل سنة ١٩١٩م) دخل ضمنها عدلي باشا، وعبد الخالق ثروت باشا، وحسن حسيب باشا، وجعفر ولي باشا، ومدحت يكن باشا، وبالطبع لا يتيسر ذكر تفصيل كل ما حصل بمصر أثناء ذلك في هذه المذكرات الصغيرة، ولكن الذي يمكن قوله، أن هذه الحركة لم تكن في الحسبان، وأن ما أظهره المصريون من التضامن والاتفاق، ما كان أحد ليحلم به، خصوصًا اشتراك السيدات في المظاهرات، واتفاق الأقباط والمسلمين لدرجة أن قسوسهم كانوا يزورون علماء المسلمين في الجامع الأزهر، والشيخ بخيت نفسه زار بطريرك الأقباط، وصنع الأهالي بمناسبة هذا الوئام أعلامًا جديدة، وضعوا بها الصليب مع النجمة من الهلال، وكان المتظاهرون يحملون أعلام جميع الدول حتى المحايدة، ما عدا العلم الإنكليزي.

وممن أتى من المصريين عقب هذه الحوادث (الدكتور) سليم أفندي القلعاوي الطالب في كلية جنيف، وكان قد سافر إلى مصر في (أوائل صيف سنة ١٩١٤م)، ولما أعلنت الحرب منع من العودة مثل كثير غيره فقص علينا تفصيلات هذه

المظاهرات بصورة أحيت الأمل في قلوبنا، وأوجدت عندنا الاعتقاد اليقين بأن هذه الأمة العريقة في القدم لن تموت مطلقًا، وأنها لا بد حاصلة على استقلالها يومًا».

وقد وقف الفقيد من الوفد المصري -الذي تألف برياسة سعد زغلول باشا- موقفًا مشرفًا، ضرب فيه المثل الأعلى في الوطنية لمن تزعموا الحركة من بعده، وبرهن على مبلغ تضحيته وإنكاره لذاته، في سبيل وحدة الصفوف، فقد تألف الوفد وهو في منفاه، وكان تأليفه في الجملة من عناصر لا يثق في أخلاصها وثباتها على النضال، ولا تمسكها بحقوق البلاد، ومع ذلك ضنَّ بالوحدة الوطنية أن تتصدع، فآثر الوقوف منه موقف التأييد والتعضيد، على أن هذا الموقف النبيل قد قوبل مع الأسف بنقيضه، من الوفد وزعيمه، كتب الفقيد عن موقفه النبيل من الوفد ما يأتي: «إني أعتقد أن هذا الوفد لا يتأخر عن الاتفاق مع الإنجليز، لو وجد منهم صدرًا رحبًا، ولا يبقى يطالب فعلًا وبإخلاص حقيقي باستقلال مصر التام، إلا حزبنا الحزب الوطني، ولكنا لم نرد الآن الظهور بمظهر الانشقاق، فأظهرنا رضانا عن هذا الوفد، وتشجيعنا له، مع اعتقادنا بعدم إخلاص معظم رجاله، وفي (٢٠ إبريل سنة ١٩١٩م) وصل الوفد إلى باريس، وهو مؤلف من عشرين عضوًا، تحت رياسة سعد زغلول باشا، ولما اطلعت على خبر وصوله أسرعت بتهنئته بتلغراف هذا نصه:

»Saluons en Vous Patrie absente Vous Souhaitons Plein Succes«

«نحيي فيكم الوطن الغائب، ونرجو لكم كمال التوفيق والنجاح». ولكن سعدًا لم يجاوبني على تلغراف التهنئة الذي أرسلته إليه».

## رسالته إلى الأمة لمناسبة ذكرى الاحتلال

وقد أرسل من (تريتيه) Territet بسويسرا، حيث كان يستشفى من مرضه، رسالة[1] إلى الأمة بتاريخ (١٤ سبتمبر سنة ١٩١٩م) لمناسبة ذكرى احتلال الإنجليز العاصمة، وهي آخر رسالة له قبل وفاته رحمه الله، قال:

### صوت من وراء البحار

«إخواني المصريين الأعزاء:

إن الصوت الذي يناجيكم اليوم لصوت منعته الظروف عن الارتفاع في صحف مصر، من نحو سبع سنوات، ولكن منعه عن الارتفاع على ضفاف وادي النيل لم يكن عقبة تعوقه عن الدفاع عن القضية في عواصم أوربا، سواء قبل هذه الحرب أو في أثنائها أو بعدها.

إن صوت هذا الضعيف لم يخفت يومًا واحدًا، ولم يتأخر عن القيام بما تفرضه عليه الوطنية طرفة عين؛ بل كان يزداد قوة ونشاطًا، كلما تراكمت أمامه الموانع وتكدست العقبات.

إن هذا الصوت يناجيكم اليوم من وراء البحار، ليهنئ الأمة المصرية على تضافرها وتضامنها في المطالبة بحق أمنا المظلومة «مصر»، لا فرق في ذلك بين أبنائها وبناتها، مسلمين وأقباط، مما كان له دوي في أوربا أخرس المتهمين إياهم بالتعصب الديني، وهم يعلمون أنهم لكاذبون، وقضى القضاء الأخير على دعوى أن المصريين اتفقوا على أن لا يتفقوا.

إنني لعاجز عن وصف ما شملنا من السرور نحن معاشر المصريين المقيمين خارج الديار، عند وصول هذه الأخبار المنعشة إلينا، ولو أنها كانت تأتينا مقتضبة

(١) نشرت بجريدة «الأفكار» عدد (١٦ أكتوبر سنة ١٩١٩م).

مبتورة، حتى أصبح المصري في أوربا عالي الرأس مفتخرًا بمصريته أضعاف ما كان يفخر بها قبل الآن.

إننا كنا ننتظر صحف مصر انتظار الظمآن للماء، لنقف منها على أخبار هذه الحركة المباركة، وهاتيك المظاهرات السلمية، ونشكر الله على هذه النتيجة الحسنة التي دلت على أن ما ألقاه مؤسسو الحركة الوطنية من البذور في تلك الأرض الخصبة، قد نبت وترعرع ساقه ثم أزهر وظهرت ثماره الشهية التي قد قرب زمن جنيها، كل ذلك بفضل نشاط الشبيبة العاملة وإرشاد الشيوخ لها إلى أحسن طريق لجني أشهى تلك الثمار، وهو الاستقلال التام، بفضل جهود الأمة بلا تباطؤ أو اعتماد على الغير، لا يؤثر فيها غدر السياسيين، أو نكرانهم لما أعلنوه وأذاعوه من مبادئ عادلة، استعملت ستارًا لإخفاء مطامع أشعبية تغريرًا وتضليلًا للوصول إلى استعباد شعوب كريمة لا تطلب إلا أن تعيش في بلادها آمنة مطمئنة، صديقة لسواها من الأمم، وأن تعاملها تلك الأمم معاملة الند لنده، والقرن لقرنه، طبقًا لحقوق الأمم الطبيعية وللقانون الدولي، لكن لا تتطيروا أو تفرحوا كل ما يصل إليكم، حتى إذا ما تقشعت سحب الأوهام وظهرت شمس الحقيقة، لا تكون حالكم كالمسافر في الصحراء، يرى السراب فيظنه واحات غنَّاء، فإذا ما وصل إليه لا يجده شيئًا، وإياكم أن تنسوا عبر التاريخ، وليكن دائمًا أمام أعينكم، فمنه تعلمون الحقيقة، ولتنتظروا خاتمة الأعمال لإصدار حكمكم عليها.

أيها الأعزاء:

أكتب هذه السطور اليوم، وذكرى (١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢م) تملأ فؤادي حزنًا وأسى على مصرنا العزيزة، وما انتابها من الحوادث القاضية على استقلالها؛ ولكني أرى فجر الأمل يرسم على الأفق خطًّا من النور اللامع، نأمل أن يكون طليعة حريتنا المنشودة واستقلالنا المرجو.

فسلامٌ عليك أيها الوطن المفدى! سلام على النيل ووواديه! سلام على الأهرام وبانيه! سلام على خدام مصر المخلصين! سلام على شهداء الحرية!».

تريتيه في ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٩م

**محمد فريد**

opeikan.com